القدرة الشرائية ومحدداتها الاجتماعية

أ.زاير نصيرة
أستاذة مساعدة
قسم علم الاجتماع
جامعة تيبازة

ملخص الدراسة:

لقد عرف المجتمع الجزائري خلال أكثر من ثلاثة عقود تحولات جذرية في الكثير من المجالات أبرزها المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وقد نتج عن مثل هذه التحولات مصاحبة تغيرات وانعكاسات على المجتمع ونظمه ومكوناته البنائية والقيمية ونمو الاحتياجات الاستهلاكية وتطويرها من أجل إشباع المتطلبات الجديدة ومسايرة التطور الاجتماعي والركب الحضاري.

إن هذه التحولات المتلاحقة تعد من أهم الموضوعات التي تساعدنا على الكشف عن أثر وانعكاس هذه التحولات على القدرة الشرائية للمجتمع الجزائري وما تخللتها من أحداث في كل المجالات ، فقد سمحت بوضع إستراتيجية لحركة الاستهلاك عبر مخططاتها التنموية لتشجيع التطور الاستهلاكي وزيادة القدرة الشرائية.

رغم ما عرفه الاقتصاد الوطني من مشاكل وأزمات ، فقد كان للمسار الاقتصادي انعكاس على المسار الاجتماعي وحتى الثقافي للمجتمع خاصة بعد ما سارت الحالة من سيئ إلى أسوأ في فترة الثمانينات التي تميزت بانخفاض أسعار البترول الذي كان يمثل أكبر إيرادات الدولة بالعملة الصعبة أدى إلى انخفاض المداخيل لتعجز الدولة عن تمويل الحاجات الضرورية للمستهلك، فزادت المشاكل عقب ذلك بعد قيام الدولة بالإصلاحات الاقتصادية التي باءت بالفشل وزادت من عناء المستهلك الجزائري وأدت إلى انخفاض المستوى المعيشي بانخفاض قدرته الشرائية.

مقدمة:

لكل مجتمع نظامه السياسي الخاص ويتبعه وفقا لأسس وقواعد اجتماعية واقتصادية، تاريخية وثقافية وحتى مناخية منها لتشكل نمطا أسريا ومنه نظاما استهلاكيا معينا . إذ غالبا ما نجد السلطات تأخذ بعين الاعتبار دراسة هذا الموضوع بجدية واهتمام لما يشكله من أهمية على المستوى الداخلي والخارجي لأي بلد ما.

فالاستهلاك (كعملية) لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي بما يتضمنه من عمليات مثل الإنتاج وجودته والقدرة على المنافسة .... ثمة جوانب اجتماعية أخرى تتضمنها الظاهرة لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية. فالاستهلاك يمكن أن نطلق عليه نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان، أو يمكن أن نعبر عنها ثقافة تعيشها هذا الفرد في ظل تغيرات اجتماعية واقتصادية ولما لا ثقافية. فالدراسات المبكرة التي أجراها العديد من الباحثين الأنتروبولوجيين خاصة دراسة مالينوفسكي وراد كليف براون (دينكن ميتشل 1981، ص 70) كشفت أن الاستهلاك يمثل جزء مهما من حياة المجتمعات التي قاموا بدراستها، فعملية الاستهلاك ذات علاقة وطيدة بالجانب القيمي والعقائدي في حياة تلك المجتمعات، وقد حظيت ظاهرة الاستهلاك باهتمام مفكرين وباحثين من مختلف التخصصات وقد اتخذ هذا الموضوع له عدة اتجاهات منهم من متناول هذا البحث من الناحية النفسية (كالعوامل المؤثرة في سلوك المستهلك ودوافع الاستهلاك...) كما اندرجت أيضا في نفس البحث مواضيع من الناحية الاجتماعية (كالنماذج الاستهلاكية والتنشئة الاستهلاكية والتبعية الاستهلاكية ...)

ونلمس من خلال ذلك أن الإستهلاك كظاهرة لا تعد عملية فردية ولكن ظاهرة اجتماعية لأن احتياجات الأفراد ورغباتهم وأذواقهم تتأثر (بالضروريات الحاجيات والكماليات) القيم والأذواق والتصورات للفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد (أحمد أبوزيد 1967 ص 13) والجدير بالذكر أننا لا يمكن التحدث عن الاستهلاك بمعزل عن القدرة الشرائية إذ تبدوا نهاية الشهر هاجسا مرعبا بالنسبة لبعض الأسر عندما يتحسسون جيوبهم وأرصدتهم فيجدونها قد نفذت ويكون الأمر أكثر تعقيدا إذا وقعوا في مأزق مادي فلم يجدوا سوى الديون ملجأ هذا الآن قدرتهم الشرائية لا تكفيهم أو أنها غير مخططة لتسيير استهلاكاتهم خلال شهر كامل حسب راتبهم الشهري خاصة ونحن نعيش مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

تأسيسا على ذلك انطلاقنا في اعداد هذا البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ماهي الثقافة الاستهلاكية التي تنتهجها الأسرة الجزائرية ؟
- ماهي أهم التغيرات التي عرفها الاستهلاك في المجتمع الجزائري؟
- ماهي انعكاسات الثقافة الاستهلاكية على القدرة الشرائية في ظل اقتصاد السوق؟

للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا على النتائج الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي (CENEAP) وبالتالي سوف يتضمن هذا البحث ثلاث جوانب نعالج في الجانب الأول مفهوم الثقافة الاستهلاكية وكل المفاهيم المتفرعة عنها وكذلك القدرة الشرائية.

أما الجانب الثاني سنتاول فيه أهم التغيرات الاقتصادية المصاحبة للتغيرات الاجتماعية في تاريخ استهلاك المجتمع الجزائري، وفي الأخير نستعرض واقع وحقيقة القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية والثقافة الاستهلاكية المنتهجة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

تحديد المفاهيم: يتطلع غالبية أفراد المجتمع الجزائري إلى معيشة ورفاهية اجتماعية وفقا لما تقره مقتضيات السوق ومتطلبات الحياة المتزايدة كما ونوعا، وبما أن هذا الفرد يقوم بعملية الاستهلاك باستمرار في حياته فإنه لاشك أنها تحدث في حيز من مركب مليء بالقيم والرموز والمعايير والمشاعر والعادات والأعراف والأفكار وكل ما يكتسبه كعضو في المجتمع.

من خلال هذا التقديم يمكن أن نعرف الثقافة الاستهلاكية أنها اكتساب للمعاني والرموز والتصورات الدافعة للعملية الاستهلاكية من خلال التأثر بأسلوب عرض السلع أو التقليد أو التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري أو الفردي ... (زايد أحمد، 1991، ص 29)

ويرتبط مفهوم الثقافة الاستهلاكية بمجموعة أخرى من المفاهيم:

العملية الاستهلاكية: ونقصد بها تلك العملية الاقتصادية (شراء، استئجار، تعاقد للحصول على خدمة طبية أو فنية، مقاولة بناء أو صيانة...) التي يرمي الفرد من خلالها إلى إشباع حاجاته اليومية والوقتية دون أن تتخللها نية تحقيق الربح (عبد المنعم موسى ابراهيم، 2007، ص22)

النزعة الاستهلاكية: والتي تعني تحول معاني ورموز الاستهلاك وتحولها من خلال وسائل الاتصال الجماهيري إلى ثقافة جماهيرية وينغمس الإنسان في عالم يخضع للإنتاج الثقافي الذي هو متغير دائم وتهدف إلى نشر القيم الاستهلاكية وقيم التعامل النقدي وإيجاد الرغبة في التميز من خلال اقتناء

أشياء استهلاكية معينة، فهي مكون طبيعي في النفس البشرية التواقة لتوسيع رقعة رغباتها في الإقتناء والتمتع .RICHARD MICHEL , 1980, P131

التنشئة الاستهلاكية: إنها العملية المستمرة التي يتعلم من خلالها الطفل المعارف والمهارات والاتجاهات التي تتناسب مع السلوك الاستهلاكي المتعلق بالحصول على المنتجات والخدمات واستهلاكها تعرف بالتنشئة الاستهلاكية (مُحَّد عبد الخالق، 2007، ص 86).

السلوك الاستهلاكي: هي الطريقة أو الأسلوب الذي يتبعه الأفراد لإشباع الحاجات المتجددة والمتنوعة سواء الأساسية أو الثانوية وذلك عبر الموارد المتاحة بأفضل الطرق الممكنة ويرتبط سلوك المستهلك بممارسة الاختيار والفرص البديلة وتحديد الأولويات ونمط التوزيع وسلوك المستهلك عبارة عن تفسير لتصرفاته بناء على افتراض هام هو أنه شخص عاقل راشد يهدف أساسا إلى تحقيق أقصى إشباع من دخله (عنابي بن عيسى، 2003، ص13).

التبعية الاستهلاكية (الاستهلاك المشوه): هي استيلاء ثقافة استهلاكية وتقليدها من طرف مجتمعات غير أصلية، هذه الثقافة تنتج الفشل والكسل والتقليد والتخلف وتستبعد كل إبداع وانتاج ونجد هذا النوع من التبعية في المجتمعات النامية التي أصبحت تقلد المجتمعات الغربية تقليدا أعمى.

القدوة الاستهلاكية: وجود القدوة السليمة خاصة في فترة الطفولة يساعد على سرعة التعلم وغرس العادات والقيم والاتجاهات الصحيحة نحو الاستهلاك والتركيز على المفاهيم الخاصة بترشيد الاستهلاك، أهمية تقديم القدوة الصالحة في مجال الأنماط الاستهلاكية الرشيدة وضرورة مشاركة الوالدين الطفل في عمليات الشراء (أحمد مجدي حجازي، 2001، ص100)

الترشيد أو الوعي الاستهلاكي: إن ترشيد الاستهلاك يعني توجيه الأنماط والعادات الاستهلاكية الغذائية بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي بالتعقل والاتزان والحكمة والمنطقية

إن الدعوة إلى الترشيد الاستهلاكي لا يقصد بها الحرمان من التمتع بملذات الحياة بقدر ما قصد بها العمل على تربية النفس على التوازن والاعتدال في الاستهلاك. (شوقي دنيا، 1993، ص93).

الأمراض الاستهلاكية: تتمثل الأمراض الاستهلاكية في كل مايعيق القدرة الشرائية مثل الشراء التلقائي، حمى الشراء، الاستهلاك الترفي.

الشراهة الاستهلاكية: هي حالة شراهة لشراء أي شيء قابل للاستهلاك لكن بكميات أكثر من اللازم.

الاستهلاك التفاخري (المظهري): يطلق على الاستخدام المسرف للسلع والخدمات ذات القيمة حتى يعرف الناس أن من يستعملها يعيش في حالة سعة مما يخول له الحق أن يستغل مركزا اجتماعيا مرتفعا أو يثبت هذا الاستخدام مركزه في طبقة اجتماعية معينة ويرتبط الاستهلاك المظهري بالاختلافات الطبقية التي تثير الحسد ويعد نمط سلوكي قامت بوضعه الجماعة الأرستوقراطية التي تحاكيها الطبقات المتوسطة (أحمد مجدي حجازي، 2001، ص 101).

القدرة الشرائية : عرفت القوة الشرائية أو القدرة الشرائية من قبل العديد من الكتاب وعلى الرغم من تعدد مصادر تعريفها إلا أن هناك اتفاقا عاما على ما يعنيه المصطلح ففي موسوعة الويكابيديا تشير القدرة الشرائية إلى مقدار السلع والخدمات وكميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد أو بشكل أكثر عمومية بالأصول الجارية.

الضروريات: ويقصد بها النفقات الضرورية لقوام المخلوقات وتحقيق المقاصد الشرعية ولا تستقيم الحياة بدونها كالمأكل والمشرب والملبس.

الحاجيات: ويقصد بها النفقات التي يصرفها الفرد على ما يحتاجه لجعل الحياة أكثر ميسرة وتخفف من المشاق ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضروريات.

الكماليات (التحسينات): وتتمثل في بنود النفقات التي تجعل حياة الفرد رغدة طيبة ولا يجب الإنفاق على التحسينات إلا بعد استيفاء الضروريات والحاجيات. (مُحَمَّد علي سلامة، 2002 ص 269).

لقد اكتفيت بهذا الحد من المفاهيم نظرا لتعددها وتنوعها وسأحاول أن أشير إلى ماتبقى في دراسة مستكمله خاصة فيما يتعلق بالضغط الاستهلاكي، القيم الاستهلاكية، العادات الاستهلاكية، الممارسات الاستهلاكية، الثورة الاستهلاكية، الرغبة الاستهلاكية...

تاريخ الاستهلاك في المجتمع الجزائري:

إن تغير النمط الاستهلاكي ونوعية هذا التغير وسرعته ومداه ومؤشراته هو نتيجة لسيرورة تاريخية وتغيرات حضارية، إذ تولد الأوضاع الاقتصادية آثار اجتماعية وسياسية وحتى إيديولوجية وثقافية على البناء الاجتماعي لأي مجتمع كان وتقف فيما بعد كعائق أمام عمليتي

التنمية والتطور وثقافة المجتمع، هذه الوضعية خلفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث عاش المجتمع الجزائري أوضاعا تاريخية متقلبة في كثيرها كانت هدامة وتجاه التشكيلة الاجتماعية لأنه بكل بساطة لم يستطع القطاع الإنتاجي التحكم في الأوضاع، مما انعكس سلبا على جميع المستويات فأصبح المجتمع الجزائري آنذاك يعاني من مظاهر الفقر نتيجة استغلال المستعمر كل الخيرات لصالحه وتخصيص هذا البلد البكر للإنتاج الزراعي لصالح الفرنسيين وأصبح فيما بعد يعرف بقطاع المعمرين، مما جعل الاستهلاك يعتمد أساسا على المنتجات المحلية و التجارة التي كانت تتم على أساس التبادل بين المنتجات وهذا ما اجبر المجتمع الجزائري على استهلاك المواد الضرورية لا غير، ومحاولة إشباع ذويهم دون البحث عن التنوع في أنماط الاستهلاك، لكن مع التطور الصناعي والتطور التكنولوجي والعولمة التي تشهده كل المجتمعات ومع الموجة العارمة والغامرة التي تكتسح حياة الأسرة من ألوان الاستهلاك المستحدثة التي حاصرت الفرد في طعامه وشرابه وآثاره أدى إلى تغير نمط الاستهلاك المألوف التقليدي الذي كان يعتمد على الضروريات واللجوء إلى الاستيراد من الخارج في شتى المنتجات الغذائية مما خلق نمط استهلاكي غربي جديد وأصبح المواطنون الجزائريون يتلذذون بمختلف أنواع وأطباق أجنبية شرقية كانت أم غربية.

إن التفتح الاقتصادي الواسع لأسواقنا على الأسواق العالمية سوف تسمح بكساد المنتجات الوطنية نتيجة للجودة العالية والأسعار المنخفضة التي تتمتع بها المنتجات المستوردة مقارنة بالمحلية، ومنه يمكن القول أن العادات والقيم الاستهلاكية في الجزائر قد شهدت تغييرات شاملة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية وتقنيات عالمية كالأقمار الصناعية والانترنت... لكن هذا لم يسمح للأسرة الجزائرية بالتخلي عن قيمها الاستهلاكية كليا وهذا ما نلاحظه خاصة في المناسبات والأعياد.

القدرة الشرائية و محدداتها الاجتماعية:

نتيجة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وفتح أسواقها عالميا يظهر أن تدني القدرة الشرائية للمواطن وللأسرة بالتحديد قد تجاوزت التوقعات المنطقية، إذ كلما اتجه المستهلك إلى السوق تعترض سبيله زيادات طفيفة في الأسعار أحيانا ومضاعفات أحيانا أخرى، هذا ما جعل الباحثون يهتمون بهذه الظاهرة وقد انصب اهتمامهم على البعد السوسيواقتصادي للمؤسسات الاجتماعية

المختلفة والسلوكات الاجتماعية لأفرادها كبعد أساسي ومهم في تفسير الظواهر الاجتماعية والتعبير عنها حيث نجد اهتماما كبيرا بهذا البعد من طرف العديد من العلماء بداية من المؤسسين الأوائل كإبن خلدون، كارل ماركس، إميل دوركهايم، وماكس فيبر وحتى المحدثين مثل بيار بورديو، والحكم العام ان هذا البعد السوسيواقتصادي أي تحركات الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي شملت كل المستويات حتى أصبح الموطن يأخذ مقدار معتبر من المال لاقتناء القليل من بعض المواد الأساسية نظرا لكون الأسعار في ارتفاع مستمر في حين أن الأجور لم تعرف ارتفاعا ممثلا وما يزيد في الأمر تعقيدا هو أن أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع هي التي تعرف هذا الارتفاع المتزايد وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى باختلال نمط الاستهلاك داخل المجتمع، إذ أن الشرائح الاجتماعية التي يزداد دخلها في غمار التضخم تحدث تغييرا في بنيات الطلب الكلي لصالح السلعة الاستهلاكية الغذائية التي توصف بالكماليات لأن الحصول عليها يفوق قدرة ذوي الدخول الدنيا والمتوسطة وهم الذين يشكلون عادة الشطر الأكبر من السكان ولأنها أيضا لا تمثل نمطا استهلاكيا أصيلا، إنما تمثل نمطا استهلاكيا مستوردا وباتساع الهوة بين هذا النمط الاستهلاكي المستورد وبين القدرة الذاتية للاقتصاد على اشباعه يختل تخصيص الموارد ويزداد الاعتماد على التمويل بالعجز من القطاع الخارجي وبالتالي فإن هذا النمط الاستهلاكي سوف يصبح أحد الوسائل الهامة لربط السوق الداخلية بالسوق الخارجية.

ضف إلى ذلك الإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري التي تعتبر أكثر الوسائل إثارة للنمط الاستهلاكي فهو يقيم مسافة سحرية ثقافية بين السلعة والمستهلك وبالتالي يسعى هذا الأخير لتوفير المنتج الذي يظهر أمامه في وسائل الإعلام وتتجسد ثقافة الاستهلاك وتغير الأنماط الاستهلاكية عبر آلية الإعلان وحب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين خاصة في الوطن العربي فيما يخلق ضغوط استهلاكية عن معظم الأسر حتى الميسورة منها حيث تظهر رغبات واحتياجات مصطنعة أو غير ضرورية إلا أنها تتحول عبر آلية الإعلان التي تفشي قيم المستهلك والرغبة في تقليد الآخرين إلى احتياجات ومطالب يرفعها المجتمع عامة والصغار خاصة داخل الأسر مما يرهق كامل الوالدين ماديا ومعنويا (وائل فاضل علي، 2004، ص 67) ولانتشار ثقافة وعادات الاستهلاك فإن دور الإعلام في الثقافة لم يعد مقتصرا على مجرد النقل والتوصيل والنشر ولم يعد دور الإعلام ناقلا حياديا وإنما بدا إسهامه واضحا وجليا في حياة الجماعات سياسيا واقتصاديا

واجتماعيا وثقافيا وأصبح يهدف إلى تغيير الأفكار والاتجاهات والعادات والسلوكات الاستهلاكية، عبر فترات زمنية مستمرة، كما أدت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، عبر حقبات زمنية تخللتها أحداث اقتصادية و اجتماعية و حتى ثقافية إلى توجيه ضربة قوية ضد الطبقات الاجتماعية و تحديد الوسطى منها و الدنيا نظرا لارتفاع الأسعار و التضخم الذين إنبتقا عن سياسة الخانقة لجهاز الدولة التي لم تتمكن من الصمود أمام المشاكل الاقتصادية المتزايدة مقابل انخفاض مستوى المعيشة، وقد نتج عن هذه التحولات أن ازدهرت فئات اجتماعية و صعدت إلى أعلى سلم اجتماعي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي في حين ازدادت الطبقات الوسطى تهشيما و تدهورا، من هنا ظهر الاختلال الاقتصادية الذي نتج عنه اختلال في الهيكل الاجتماعي ولاسيما البناء القيمي.

إن هذه التحولات أحدثت هزة عنيفة زعزعت مجمل هياكل المجتمع الجزائري وبنيته ونتج عن ذلك ظهور قيم النمط المشوه للاستهلاك نظرا لتقديس كل ما هو أجنبي و إحتقار كل ماهو محلي و برزت بالتالي القيم الرديئة المعرفة للتنمية و مع ومعيقه حتى للديانة التي يعتنقها المجتمع و برزت قيم جديدة تتنافى ومبادئ الدين الإسلامي، الإسلام ينظر للاستهلاك أنه أمر فطري للإنسان ومن ثم فهو ضروري له لبقائه واستمرار يته وهو بذلك يسعى إلى تحقيق التوازن بين حياته في الدنيا وحياته في الآخرة. (صلاح الدين الشامي، 1984، ص 44)

وما دمنا نتحدث عن مبادئ الدين الإسلامي، فلا بد أن نتحدث عن مسألة أخلاقيات ونفسية لها انعكاسات سلوكية هامة على حياة الفرد والأسرة إنها "القناعة" فالإسراف والهلع المتهالك على اللذة لا يشعر بالراحة النفسية ولا يقتنع بما عنده فالإنسان يبذل جهد من أجل توفير العيش الكريم وبالتالي فهو يحتاج إلى قناعة ومن ثم الابتعاد عن الأمراض الاستهلاكية ومن يفتقد إل مثل هذه الميزة (القناعة) ينساق إلى الرذيلة والمحرمات.

ضف إلى ذلك ظاهرة التبذير التي أصبحت في تزايد مستمر فمن المفروض ان يسلك الأفراد معايير ثقافية لكن هذا ما نراه غائبا في مجتمعاتنا الاسلامية لاسيما المجتمع الجزائري، فمن جهة نرى ان المعطيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية كلها تتفق على سلوك الاعتدال في الانفاق لكن الواقع عكس ذلك تماما، فكل أنواع الفوضى في الاستهلاك نجدها حاضرة في سلوك المستهلك الجزائري بالرغم من مبادئ الدين الاسلامي الذي ينبذ مثل هذه التصرفات بحيث على

وجود الحزم الأسري في ضبط المصروفات والانفاق ونشر الثقافة الاستهلاكية بين أفراد الأسرة وتربيتهم على الانفاق المتوازن واقتناء ماله حاجة فعلية والبعد عن الإسراف والمباهاة (الاستهلاك المظهري).

ويظل التضامن الاجتماعي من أهم القيم السائدة في مجتمعنا المترسخة فيه منذ القدم يمارسه الأفراد والجماعات وكذا المؤسسات الاجتماعية الرسمية منها وغير الرسمية ومن أهم أشكاله على الإطلاق هو التضامن المالي، ففي شهر رمضان تتجسد كافة أرجاء الجزائر أسمى وأجل مظاهر التضامن والتآخي الإسلامي حيث تصبح بعض من شوارع وأزقة الجزائر لوحة تعكس مدى ارتباط الشعب الجزائري ببعضه البعض تنتشر موائد الإفطار لفائدة المعوزين والمحتاجين هناك جهات مختصة تقوم بمثل هذه الحملات مثل الكشافة الإسلامية، الجمعيات الخيرية، الهلال الأحمر الجزائري... ولا يقتصر النشاط التضامني على تقديم الوجبات والمساعدات بل يتعدى التكفل التام بالختان بالنسبة للأطفال للعائلات الفقيرة واليتامى.

إن المبادرة الإحسانية التي تسعى غليها السلطات الجزائرية تتخفي في حقيقة الأمر مبادرة تنموية وهي إبعاد الأسر القروض التي تسبب عجز للدولة بالتالي تجبرها على الإستدانة من الدول الغنية لتغطية وضعها الإقتصادي والخروج من أزمتها وهذا ما آلت إليه فعلا الجزائر نتيجة الأوضاع الكزرية الإقتصادية منها والإجتماعية التي كانت تتخبط فيها البلاد حيث لجأت الجزائر للإستدانة من المؤسسات المالية خاصة بعض الأوضاع التي عرفتها في التسعينيات كارتفاع أسعار الفائدة التي نجم عنها ارتفاع عبئ المديونية الخارجية بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول الذي كان يمثل أكبر إرادات الدولة بالعملة الصعبة وبالتالي قلة مداخيل الدولة وبدأت الجزائر تتخبط في مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة منها ارتفاع نسبة البطالة، أزمة السكن، نقص الهياكل التعليمية مما نجم عنها اكتظاظ الأقسام ونقص التأطير...الخ.

لم تقتصر الأوضاع عند هذا الحد بل سعت الدولة الجزائرية لتطبيع سياسة التعديل الهيكلي الذي فرضته صندوق النقد الدولي إثر ابرام عقد اتفاقية معاهدة "stand bay " الذي مهد للدولة الطريق لفتح أوابها للسوق الخارجية (مُحَمَّد آكلي فرامي 2006، ص 186) وأصبحت تعتمد على الاسترداد وهي السمة الغالبة في اقتصادها وهذا ما ادى إلى تغريب أنماط الاستهلاك المحلي إذ يكاد الاستثمار الخاص يقتصر عليه دون سواه وبالمقابل فالصادرات لا تمثل

سوى نسبة 3.11 % في سنة 2002 وأصبحت بالتالي الجزائر تعج بمختلف السلع الاستهلاكية فتحولت بعض المنتجات من مجرد كماليات إلى رياش بالتعبير الخلدوني أي ضروريات الحياة إن لم نقل أمرا مستحيلا في الكثير من الأحيان بالنظر إلى معطيات الواقع. (ناصر مراد 2006، ص 51)

إن هذا التغيير أو التنقل السريع لهذه الأنماط الاستهلاكية يشتد خاصة في المراكز الحضرية الكبرى بسبب العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية وإتاحة خيارات متعددة من سلع أمام المستهلك بحيث لا يتقيد بسلعة واحدة، ونتيجة المحاكاة قد يميل المرء إلى إقتناء السلعة بواسطة الأصدقاء والأقارب وفي ذلك دلالة على البعد الاجتماعي لعملية الاختيار، بينما يندفع الآخر إلى اقتناء السلعة بسبب انخفاض سعرها وهو أمر يختلف في دلالته التي قد تنطوي بعد اقتصادي مرتبط بالمستوى المعيشي للأسرة وقد يندفع المرء احيانا لاقتناء السلع من باب التفاخر وتأكيد المكانة الاجتماعية في المحيط غير أن هذه الدلالات لاتنفصل عن البيئة الثقافية والاجتماعية والحضارية للمجتمع فهي مرتبطة به أشد ارتباط، فإذا كانت الثقافة متشددة إزاء استهلاك مادة محددة جاء اقبال الفرد لاقتنائها متشددا أيضا وإذا كانت الثقافة تتيح استهلاك سلعة جاء السلوك الشرائي يسيرا.

وفي ضوء هذا التصور فإن السلوك الاستهلاكي وإقبال الأسرة على اقتناء هذه السلعة أو تلك ينطوي على دلالات اجتماعية مستمدة من البنية الثقافية والقيمة السائدة في المجتمع من معايير التفاضل الاجتماعي التي يلجأ إليها الناس ليأخذ كل منهم موقعه في التنظيم الاجتماعي على أساسها، وفي ظل هذه التغيرات التي حدثت في مجال الممارسات الاستهلاكية داخل المجتمعات أدت إلى صراعات بين الاحتفاظ أو التخلي عن كل ما هو قديم واستبداله بالجديد، أو الاحتفاظ النسبي بالقديم وتقبل العصرنة، ويحدث بالتالي التوافق ويؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، ومنه فإن التطبيع الاجتماعي للفرد له أثره في تحديد أنماط سلوكه الاستهلاكي وبما أن الفرد الجزائري جزء لا يتجزأ من هذه الظواهر فهو انغرست فيه هذه القيم والعصرنة و العولمة التي إن تدين القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري قد تجاوزت التوقعات المنطقية إذ كلما اتجه إلى السوق تعرض سبيله زيادات اجتاحت الدولة وأصبح المواطن بين ما هو محلي وما هو مستورد، وبين ما هو عصري وما هو تقليدي، كل هذا في إطار تسيير وتخطيط للميزانية، إذ يعيش الجزائريين منذ

أكثر من خمس سنوات تطورا ملحوظا في عاداتهم الاستهلاكية بالرغم من الحديث المتواصل عن تراجع القدرة الشرائية، فمن الصعب اليوم أن نتحدث عن فقر مدقع تعاني منه العائلات الجزائرية بصفة عامة في وقت نجد فيه ان الأسرة الواحدة تمتلك في المتوسط أكثر من أربع هوتف نقالة وأكثر من سيارة وفي ظل الإقدام المتواصل على شراء السيارات بنسب معتبرة بالرغم من إلغاء القروض البنكية ناهيك عن استمرار ارتفاع نسب استهلاك الخضر والفواكه واللحوم البيضاء وغيرها رغم ارتفاع أسعارها ولانعني بذلك القدرة الشرائية للجزائريين قد بلغت المستوى المطلوب أو أصبحت مقبولة، بل لا تزال متدهورة، لكن الجميع يدرك انها تحسنت مقارنة بالسنوات الماضية، كل الأرقام تؤكد تسجيل ارتفاع في نسب استهلاك لمختلف المواد خلال العشرينة الماضية، لكن رغم ذلك بقي الحديث عن تراجع القدرة الشرائية مستمر دون إعطاء الأهمية الكافية للعادات الاستهلاكية الجديدة نتيجة الانفتاح الاقتصادي، إذ أصبح المستهلك الجزائري يتعامل بحكمة " اصرف مافي الجيب يأتيك مافي الغيب" وحكمة "نعيش يوم سردوك ولا 100 سنة جاجة" وتخلى عن حكمة "ناكل قيس جيبي".

ونستدل على ذلك ببعض الأرقام التي تبين حقيقة القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية في السنوات الأخيرة، إذ لأول مرة تمَ إعداد دراسة حول القدرة الشرائية ونفقات الاستهلاك للمواطنين خلال 2008- 2009 للأسر الجزائرية بأمر من رئيس الجمهورية وحسب مصادر مطلعة من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات ومركز الدراسات للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي كشفت الدراسة أن 71.76%من موظفي القطاع العمومي يعيشون بالديون وفي نفس الوقت أكدت الدراسة أن 23.29% من الموظفين يتحكمون في نفقاتهم الأسرية رغم بساطة أحرهم حيث يخرون مبلغ 5000 دج شهريا وكشفت الدراسة عن واقع الاستهلاك بالجزائر سنة 2000 أن 3.1% من مجموع السكان يستطيعون الإنفاق على الحاجيات الأساسية ليتراجع الرقم في سنة 2005 إلى حدود 2.7% فقط هذا ما يؤكد تحسن القدرة الشرائية لدى الأسر الجزائرية.

فعلى العموم فإن المرحلة الانتقالية التي شهدها المجتمع الجزائري أدى إلى اللامعيار وإلى خلق الكثير من التناقضات على جميع الأصعدة.

حيث ظهرت معايير وقواعد جديدة في المجتمع الجزائري بعد تجسيد سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أثرت بعمق عل أنماط الاستهلاك وأدت إلى ارتفاع الانفاق الكلي وغلبة النزعة المادية عل فئات كبيرة من المجتمع ومحاكاة الثقافة المادية الغربية في كل تطوراتها المادية في جميع السلع، وأيضا زيادة القدرة الشرائية لفئات المجتمع أدى إلى خلق بنية جديدة في الإنفاق الأسري ويعتبر تنوع وتعدد الأنشطة التسويقية التي شاهدها المجتمع حافزا مهما في تغيير نظرة المجتمع وتنوع ميولهم ورغباتهم ودوافعهم، حيث أصبحنا نستورد السلع وكذا التصرفات.

قائمة المراجع:

1. دينكين ميتشل، معجم علم الاجتماع، إحسان مُحَمَّد حسن، ط1 دار الطليعة، بيروت، 1981
2. أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعي، ج1، دار الكتاب العربي للبحث والنشر، الإسكندرية، 1976
3. زايد أحمد، الاستهلاك في المجتمع القطري (أنماطه و ثقافته)، دوحة للنشر، قطر، 1991
4. عبد المنعم موسى إبراهيم، حماية المستهلك، ب ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007
5. RICHARD MICHEL, besoin de désir en société de consommation, Ed chronique sociale, France, 1930
6. مُحَمَّد عبد الخالق عبير، العولمة وأثرها على طلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007
7. عنابي بن عيسى، سلوك المستهلك، عوامل تأثير البيئة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2003
8. أحمد مجدي حجازي، المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2001
9. شوقي دنيا، إسهام المفاهيم المالية الإسلامية في ترشيد وتمويل الإنفاق العام، المجلة العلمية الاقتصادية، عين التمس، العدد 2، 1993.
10. أحمد مجدي حجازي، المرجع السابق.
11. مُحَمَّد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسر، دار الوفاء، 2002.
12. وائل فاضل علي، العولمة والتنشئة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
13. صلاح الدين الشامي، الاستهلاك ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1984.
14. مُحَمَّد آكلي فراجي، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر في ظل السوسيولوجيا الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2005-2006 إشراف عبد الغني مغربي.
15. ناصر مراد، تحديات العولمة على الاقتصاد الجزائري، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 7، جانفي 2006.